قواعد في فن التخريج

دكتور/ بركات ديب محمد
أستاذ الحديث وعلومه المساعد
كلية أصول الدين بالقاهرة

ملخص البحث:

علم التخريج هو: أحد العلوم المتفرعة من علم الحديث ، فان علوم الحديث كثيرة ، وهذا أحدها، وهو يمثل الجانب التطبيقي لمصطلح الحديث.

والتخريج هو: البحث في كتب السنة عن مخْرَج الحديث ومعرفة حاله وحال رواته ، وحكمه صحة وضعفاً بمجموع طرقه ، وفي أي كتاب هو ، وأي جزء وصفحة.

وقد استشعر أيُمتنا في العصور المتأخرة حاجة طالب العلم إلى وسايُل تساعده على سرعة الوصول إلى النص في مصادره ، فألّفوا موسوعات للأحاديث على حروف المعجم ، مع عزو هذه الأحاديث ، وموسوعات أخرى مرتبة على الموضوعات، وثالثة على طرق الأحاديث واستمرت الجهود في عصرنا من جهات عديدة ، منها النسج على منوال ما تقدم، وتأليف موسوعات على الطرق السابقة ، ومنها استحداث طرق جديدة، كالتأليف على لفظة من ألفاظ الحديث.

وهذا البحث بمثابة أسس وقواعد يسير عليها من يريد ممارسة التخريج ، والبحث عن سنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

جمعته لكل باحث فاهم لقواعد التخريج ، حتى يتيسر له استخدام تلك المفاتيح ، وقد جمعت فيه أربع عشرة قاعدة ، اشتملت على فوايُد مهمة نافعة.

ابتدأتها بالصفات التي ينبغي على الطالب أن يتحلى بها ، وعرفت التخريج ، وفرقت بين كلمة " أخرجه " وكلمة " رواه " والاستعمالات الأخرى لكلمة التخريج ، والفرق بينها وبين كلمة الاستخراج ، ثم ذكرت مخرج الحديث ومداره وطرقه ووجوهه ، ثم ذكرت أنواع التخريج وتكلمت عن كل نوع ، وذكرت قاعدة مهمة وهي أن التخريج يكون لأصل الحديث ، وإن اختلفت ألفاظه ، ثم بينت مصادر التخريج وقسمتها إلى

أصلية وغير أصلية وبينت الصيغ المختصرة للمتن وقسمتها أيضاً ، مع بيان قاعدة ترتيب المصادر ، مع بيان الاطلاق والتقييد في العزو للحديث ، والواجب في تخريج الحديث عن صحابي واحد أو أكثر ، صيغة تخريج الحديث الضعيف والصحيح.

Research Summary:

The science of authentication is: one of the sciences branching out from the science of hadith. The sciences of hadith are many, and this is one of them, and it represents the practical aspect of the term Hadith.

The authentication is: searching in the books of the Sunnah for the output of the hadith and knowing its state and the state of its narrators, and its ruling is valid and weak in the total of its methods, and in which book it is, and which part and page

Our Imams in later eras sensed the student's need for means to help him quickly access the text in its sources, so they composed encyclopedias of Hadiths based on the letters of the dictionary, with attribution of these Hadiths, and other encyclopedias arranged on topics, and third on Hadith methods.

The efforts continued in our time from many directions, Including weaving along the lines of the above, and writing encyclopedias on the previous methods, including the development of new methods, such as composing using a word of Hadith. This research is like foundations and rules for those who want to practice authentication and search for the Sunnah of the Prophet Muhammad (may God bless him and grant him peace).

I collected it for every researcher who understands the rules of authentication, so that he can use these keys, and I have collected in it fourteen rules, which included important beneficial benefits.

I started it with the qualities that the student should have, and I defined the authentication, and I differentiated between the word "authendicated" and the word "narrated" and other uses of the word of authentication, and the difference between it and the word extraction, then I mentioned the source of the hadith and its orbit, methods and types.

Then I mentioned the types of authentication and talked about each type. And I mentioned an important rule, which is that the authentication is the origin of the hadith, even if its wording differs, then I showed the sources of the authentication and divided it into original and non-original and showed the abbreviated formulas of wording of Hadiths and divided them as well, with an explanation of the rule of arranging the sources, with the statement of release and restriction in attributing to the hadith, and the duty to produce the hadith about One or more companions, the formula for producing a weak and correct hadith.

المقدمة

علم التخريج هو : أحد العلوم المتفرعة من علم الحديث، فان علوم الحديث كثيرة، وهذا أحدها، وهو يمثل الجانب التطبيقي لمصطلح الحديث.

وقد استشعر أئمتنا في العصور المتأخرة حاجة طالب العلم إلى وسائل تساعده على سرعة الوصول إلى النص في مصادره، فألّفوا موسوعات للأحاديث على حروف المعجم، مع عزو هذه الأحاديث، وموسوعات أخرى مرتبة على الموضوعات، وثالثة على طرق الأحاديث واستمرت الجهود في عصرنا من جهات عديدة، منها النسج على منوال ما تقدم، وتأليف موسوعات على الطرق السابقة، ومنها استحداث طرق جديدة، كالتأليف على لفظة من ألفاظ الحديث.

ومنها كذلك إدخال الترقيم في هذه الموسوعات، بعد القيام بترقيم المصادر الأصلية، إما بترقيم الصفحات، أو بترقيم الكتب والأبواب والأحاديث

ثم جاء بعد ذلك الحاسب الآلي، فنقل وسائل الوصول إلى مصادر النص نقلة عظمى، فأدخلت المصادر نفسها في برامجه، ووضع في هذه البرامج إمكانية البحث في هذه المصادر بطرق شتى، وأصبح لدينا ما يعرف بالتخريج الحاسوبي، أو التخريج الإلكتروني.

لكن كل ذلك يحتاج إلى باحث فاهم لقواعد التخريج، حتى يتيسر له استخدام تلك المفاتيح، من أجل ذلك جمعت هذه القواعد، التي تعلمتها عن مشايخي، وعلمتها لتلامذتي.

وقد جمعت فيه أربع عشرة قاعدة، اشتملت على فوائد مهمة نافعة.

والله أسأل أن يكتب له القبول في الدنيا والآخرة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

تعريف القاعدة لغة :

القاعِدَة أَصْلُ الأُسِّ. والقَوَاعِدُ الإِسَاسُ وقَوَاعِدُ الْبَيْت إِسَاسُه، وَقَالَ الزَّجّاج: القَوَاعِد: أَساطِينُ البِنَاءِ الَّتِي تَعْمِدُه، وقولُهم: بَنَى أَمْرَه على قَاعِدَةٍ، وقَوَاعِدَ.[1]

ما المراد بقواعد التخريج ؟

المقصود بقواعد التخريج : جملة القواعد المستنبطة من كلام الأئمة الأوائل النظري، أو من منهجهم العملي، أو من كليهما، الموجود في كتبهم، أو نُقل عنهم بالأسانيد الصحيحة، ومَن تبعهم من كلام الحفَّاظ والمُجتهدين.

القاعدة الأولى :

آداب مهمة يتحلى بها من يشتغل بالتخريج

على من يمارس التخريج أن يتصف ويتحلى بآداب تتناسب مع ما يقوم به وهو خدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو أمر لو تعلمون خطير.

وسأختصر الكلام على هذه الآداب، ومن أراد التزود فعليه الرجوع إلى مظانها، وسأذكر إن شاء الله تلك المصادر

١ - الصبر والجلد على البحث :

تخريج الحديث من العلوم التي تحتاج إلى صبر وجلد، وقد كان العلماء الأوائل لا يتمكنون من جمع أسانيد الأحاديث إلا بعد عناء شديد، وبعد رحلات علمية شاقة، وأما الآن فبحمد الله قد تيسرت لنا الكتب ، بل وبضغطة زر تجد آلاف الكتب بين يديك، ولكنها لاتغني عن الكتاب الذي تقلب فيه وتشعر معه بتجاوب لا تجده في غيره، إذن بقي علينا التعامل مع هذه المصادر، وكثرة المطالعة، والصبر على البحث فيها، وسأشير إلى مثالين في الصبر على العلم وتحمل مشاق الحصول ولو على حديث واحد صحيح.

المثال الأول :

رحل أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج – رحمه الله - من أجل حديث واحد ! رحل من البصرة إلى مكة ثم إلى المدينة، ثم إلى البصرة ، وفي النهاية

[1] - تاج العروس (٦٠/٩)

وجد الحديث ضعيفاً، فقال : لو صح لي مثل هذا عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان أحب إلي من أهلي ومالي، والناس أجمعين.[1]

هذا وقد ألف الخطيب البغدادي كتاباً سماه (الرحلة في طلب الحديث) ذكر فيه جملة من أخبار العلماء الذين رحلوا من أجل حديث واحد.

المثال الثاني :

روى الإمام مسلم بإسناده عن يحيى بن أبي كثير أنه قال : " لا يُسْتَطَاعُ الْعِلْمُ بِرَاحَةِ الْجِسْمِ ".[2]

قال القاضي عياض : فكثيرٌ مَنْ يَسألُ عن ذكره هذا الخبر فى هذا الموضع وليس منه، ولا هو من حديث النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا من شرط الكتاب، فقال لنا بعض شيوخنا: إن مسلماً - رحمه الله - أعجبه ما ذكر فى الباب وعرف مقدار ما تعب فى تحصيله وجمعه من ذلك فأدخل بينها الخبر تنبيهاً على هذا، وأنه لم يحصِّل ما ذكر إلا بعد مشقة وتعب فى الطلب، وهوَ بيِّنٌ والله أعلم.[3]

قال النووي : وهو يشرح كلام القاضي عياض على هذه الجملة : من رغب في تحصيل الرتبة التي ينال بها معرفة مثل هذا فقال : طريقه أن يكثر اشتغاله وإتعابه جسمه في الاعتناء بتحصيل العلم. هذا شرح ما حكاه القاضي) اهـ.[4]

٢ - سعة الإطلاع على الكتب ومعرفة محتواها وطرق مؤلفيها، ولذلك وسيلتان:

أولاً : الاطلاع على الكتب المعرِّفة بكتب الحديث، ومن ذلك "الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة" للكتاني، و"مقدمة تحفة الأحوذي" للمباركفوري، و"دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة" لمحمد خير رمضان وآخرين.

ثانياً : قراءة مقدمات الكتب وفهارسها، مع التطبيق العملي لاستخراج الأحاديث منها.

---

[1] - انظر«الرحلة في طلب الحديث» للخطيب (١٤٨- ١٥٣)، وقال الحافظ ابن عبدالبر في «التمهيد» (٥٠/١) - بعد أن روى هذه القصة من طريق نصر بن حماد -: (وقد روي هذا المعنى من وجوه عن شعبة، ولذلك ذكرته عن نصر بن حماد؛ لأن نصر بن حماد الوراق يروى عن شعبة مناكير، تركوه) اهـ.

[2] - صحيح مسلم كتاب الصلاة باب أوقات الصلوات الخمس (٤٢٨/١) ٦١٢

[3] - إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥٧٧/٢)

[4] - شرح النووي على مسلم (١١٣/٥)

٣- إجلال أهل العلم السابقين.

وهذا الأدب من سنن العلماء بعامة، وأهل الحديث بخاصة، والأمثلة على ذلك كثيرة، اختصر منها ما يلي:

أولاً : قال النسائي: كان يحيى بن معين يضعف المغيرة بن عبد الرحمن، وقد نظرنا في حديثه فلم نجد شيئا يدل على ضعفه، ويحيى كان أعلم منا، والله أعلم.[١]

ثانياً : قال الدارقطني من أحب أن يعرف قصور علمه عن علم السلف فلينظر في علل حديث الزهري لمحمد بن يحيى.[٢]

ثالثاً : قال الذهبي في ترجمة الإسماعيلي: " وله معجم مروي وصنف الصحيح وأشياء كثيرة، من جملتها «مسند عمر رضي الله عنه»، هذبه في مجلدين، طالعته وعلقت منه، وابتهرت بحفظ هذا الإمام، وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة "[٣]

٤- الحرص على عدم إضاعة الوقت والجهد بكثرة العزو إلى المصادر.

فالمصادر الكثيرة قد يغني بعضها عن بعض، خاصةً وأنّه الآن قد كثُرت الفهارس، فكثرة المصادر والمراجع لم تَعُدْ ميزاناً يُفرَّق به بين العالم والجاهل، وأذكرك بقصة حمزة الكناني[٤] الذي قال : خرَّجْتُ حَدِيْثاً وَاحداً عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ نَحْوِ مِائَتِي طَرِيْقٍ، فَدَاخَلَنِي لِذَلِكَ مِنَ الفَرحِ غَيْرُ قَلِيْلٍ، وَأُعْجِبْتُ بِذَلِكَ، فرَأَيْتُ يَحْيَى بنَ مَعِيْنٍ فِي المَنَامِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا زَكَرِيَّا، خرَّجْتُ حَدِيْثاً مِنْ مائَتَي طَرِيْقٍ، فَسَكَتَ عَنِّي سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: أَخْشَى أَنْ تَدْخُلَ هَذِهِ تَحْتَ (أَلهَاكُمُ التَّكَاثُرُ)[٥]

٥- من بركة العلم عزوه إلى قائله

قال ابن عبد البر : مَا أَلْزَمَهُ الْمُزَنِيُّ عِنْدِي لَازِمٌ؛ فَلِذَلِكَ ذَكَرْتُهُ وَأَضَفْتُهُ إِلَى قَائِلِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: إِنَّ مِنْ بَرَكَةِ الْعِلْمِ أَنْ تُضِيفَ الشَّيْءَ إِلَى قَائِلِهِ.[٦]

وقال النووي : ومن النصيحة أن تضاف الفائدة التي تستغرب إلى قائلها فمن فعل ذلك بورك له في علمه وحاله[١]

---

[١] - ذكر ذلك الإمام النسائي في السنن الكبرى كتاب السير باب تمني لقاء العدو (٣٠/٨) ٨٥٨٠

[٢] - تهذيب التهذيب ترجمة محمد بن يحيى الذهلي (٥١٥/٩) ٨٤٣

[٣] - تذكرة الحفاظ (٩٤٨/٣)

[٤] - حمزة الكناني هو ابن محمد بن على بن العباس أبو القاسم الكناني المصري الحافظ القدوة محدث الديار المصرية صاحب مجلس البطاقة توفي سنة ٣٥٧، وقصته هذه ذكرها الحافظ الذهبي في السير (١٨٠/١٦)

[٥] - سورة التكاثر آيه (١)

[٦] - جامع بيان العلم وفضله (٩٢٢/٢)

وقال السيوطي : وتتبعت ما ذكره أئمة النحو في كتبهم المبسوطة من الأعاريب للأحاديث،

فأوردتها بنصهّا معزوّة إلى قائلها، لأن بركة العلم عزو الأقوال إلى قائلها، ولأن ذلك من أداء الأمانة، وتجنب الخيانة، ومن أكبر أسباب الانتفاع بالتصنيف.[٢]

القاعدة الثانية :

يتناسب المعنى اللغوي للتخريج مع المعنى الاصطلاحي تناسباً واضحاً.

الفعل خَرَجَ يعني ظَهَرَ وَبَرَزَ، والمضعف منه معناه : أظهر وأبرز، ومنه قوله تعالى: (وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا)[٣] أي: أبرز وأظهر نهارها ونورها[٤].

وأصل المعنى الاصطلاحي هو : أن المحدث يخرج الحديث من الكتب والأجزاء الحديثية التي عنده فيبرزها ويظهرها بأن يضعها في كتاب أو مصنف، قَالَ ابن خزيمة : حَدِيثُ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْتِيهَا فَيَقُولُ: «هَلْ عِنْدَكُمْ غَدَاءٌ ، وَإِلَّا ، فَإِنِّي صَائِمٌ» خَرَّجْتُهُ فِي ذِكْرِ صِيَامِ التَّطَوُّعِ "[٥]، فأئمة الحديث الأكابر كان لهم مرويات عامة تبلغ ربما مئات الآلاف، فكانوا يُخْرِجون من مخزونهم العام فيضعون ما ارتضوه في كتبهم الخاصة كمسند أحمد وصحيح البخاري، وهلم جرا.

قلتُ : وكذلك يفعل من يمارس التخريج، فهو يبحث في كتب السنة عن مخْرَج الحديث ومعرفة حاله وحال رواته، وحكمه صحة وضعفاً بمجموع طرقه[٦]، وفي أي كتاب هو، وأي جزء وصفحة، ويذكر رقم الحديث إن وجد، وقد عنى هذين المعنيين الإمام السخاوي في تعريفه للتخريج فقال : وَالتَّخْرِيجُ إِخْرَاجُ الْمُحَدِّثِ الْأَحَادِيثَ مِنْ بُطُونِ الْأَجْزَاءِ وَالْمَشْيَخَاتِ وَالْكُتُبِ وَنَحْوِهَا، وَسِيَاقُهَا مِنْ مَرْوِيَّاتِ نَفْسِهِ أَوْ بَعْضِ شُيُوخِهِ أَوْ أَقْرَانِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَالْكَلَامُ عَلَيْهَا وَعَزْوُهَا لِمَنْ رَوَاهَا مِنْ أَصْحَابِ الْكُتُبِ وَالدَّوَاوِينِ مَعَ بَيَانِ الْبَدَلِ وَالْمُوَافَقَةِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا سَيَأْتِي تَعْرِيفُهُ، وَقَدْ يُتَوَسَّعُ فِي إِطْلَاقِهِ عَلَى مُجَرَّدِ الْإِخْرَاجِ وَالْعَزْوِ.[٧]

---

[١] - بستان العارفين (١٦/١)

[٢] - عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (٧٠-٧١)

[٣] - سورة النازعات آية (٢٩)

[٤] - معالم التنزيل (١٠٠٢/٦)

[٥] - كلام ابن خزيمة ذكره في أبواب الصيام بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: " لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ " الْوَاجِبَ مِنَ الصِّيَامِ دُونَ التَّطَوُّعِ مِنْهُ» (٢١٣/٣) ١٩٣٥

[٦] - انظر التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل (٥٢/١)

[٧] - فتح المغيث (٣١٧/٣)

وقد ورد هذا المعنى للفظ التخريج في كلام بعض المتقدمين كالحافظ البيهقي[1] فإنه كثيراً ما يقول : "أخرجه البخاري ومسلم" وخاصة في كتابه الماتع " معرفة السنن والأثار " [2] ثم بعض المتأخرين كالحافظ ابن رجب الحنبلي[3] في كتابه(جامع العلوم والحكم) فكثيراً ما يقول فيه : (خرَّجه البخاري ومسلم)

القاعدة الثالثة :

بين لفظة " أخرجه " ولفظة " رواه " عموم وخصوص.

فلفظة " رواه " أعم من لفظة " أخرجه" لأنها تطلق على التخريج، ولا يطلق التخريج عليها فيصح أن نقول "أخرجه البخاري" وكذلك يصح أن نقول "رواه البخاري" ومعناه أن البخاري ساق الحديث بإسناده هو في كتابه، والبخاري أيضاً رواه عن شيوخه، أما لفظة " رواه " فيستخدمونها لغير المصنف فتطلق على رواية التلميذ عن شيخه فيقولون " رواه شعبة عن قتادة " ولا يقولون " أخرجه شعبة عن قتادة "

تنبيه :

قد يعبر المصنف بالرواية عمن لم يدركه، يريد بذلك الرواية عنه بواسطة وقد روى الترمذي في " بَابُ مَا جَاءَ فِي الإِمَامِ يَنْهَضُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ نَاسِيًا، قال : قال محمد بن إسماعيل البخاري: ابن أبي ليلى هو صدوق، ولا أروي عنه لأنه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئاً"!

والبخاري لم يدرك ابن أبي ليلى[4]، فقوله: "لا أروي عنه" أي بواسطة، وقوله: "وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئاً" يتناول الرواية بواسطة وبلا واسطة أولى، لأن المعروف عن أكثر المتحفظين أنهم إنما يتقون الرواية عن الضعفاء بلا واسطة، وكثيراً ما يروون عن متقدمي الضعفاء بواسطة.

---

[1] - المتوفى سنة ٤٥٨ هـ

[2] - وقد تكرر ذلك منه في أكثر من مئة موضع

[3] - المتوفى سنة ٧٩٥

[4] - محمد ابن عبد الرحمن ابن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي أبو عبد الرحمن صدوق سيء الحفظ جداً من السابعة مات سنة ثمان وأربعين ومئة. اهـ من تقريب التهذيب (٤٩٣/١) ٦٠٨١، والإمام البخاري أبو عبد الله محمد بن اسماعيل ولد سنة ١٩٤ هـ وبين مولد البخاري ووفاة ابن أبي ليلى ٤٦ سنة

القاعدة الرابعة :

لفظة (التخريج) لها استعمالات أخرى عند المحدثين.[1]

تقدم في تعريف التخريج أنه معرفة مخرج الحديث، وحال الراوي والمروي، والحكم عليه صحة وضعفاً وذلك بجمع طرقه وألفاظه، وهذا ما نراه عندما نطالع كتب التخريج مثل (نصب الراية) (والتلخيص الحبير) وغيرهما.

لكن هناك استعمالات أخرى للتخريج نذكرها على عجالة.

١- التخريج الذي أشرت إليه في التعريف وهو رواية الأئمة الحديث بأسانيدهم من غير واسطة كتاب كما فعله أصحاب المسانيد والسنن والصحاح وغيرهم، قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه : " ثم إنّا إن شاء الله، مبتدئون في تخريج ما سألت، وتأليفه على شريطه "[2]

٢- التخريج بواسطة كتاب وذلك بأن يروي المصنف الحديث بإسناده إلى الكتب التي أخرجته، وإسناده في هذه الحالة لا يؤثر على الحديث صحة وضعفاً، لأنه سيصل في النهاية إلى كتاب هو صحيح كالبخاري أوفيه الصحيح والحسن والضعيف كجامع الترمذي، ومثال ذلك كتاب (تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد) للحافظ العراقي رحمه الله.

٣- أن يخرج أحاديث أحد معاصريه بأسانيدهم إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- على أيّ وجهٍ من وجوه الترتيب.

فمن ذلك -مثلاً- كتاب (مشيخة بدر الدين بن جماعة) تخريج علم الدين البرزالي، فقد جاء البرزالي إلى أصول شيخه بدر الدين بن جماعه، وقال له : أرني مسموعاتك، فأخرج له بدر الدين بن جماعة مسموعاته كاملة، واستخرج أحاديث منتقاة من أحاديث بدر الدين بن جماعة عن كل شيخ منهم،

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الانتقاء لابد أن يكون له سببٌ إما العلو أو الغرابة أو زيادةٌ في المتن أو الإسناد أو ما شابه ذلك.

٤- انتقاء الغرائب أو الصحاح من كتاب معين مع بيان من رواه من المتقدمين

ويتضح ذلك من عنوان كتاب " الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب لأبي القاسم المهرواني" تخريج الخطيب البغدادي، وكتاب" الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب "

---

[1] - انظر التأصيل (٥٥/١)

[2] - مقدمة صحيح مسلم (٤/١)

انتقاء الخطيب أيضاً من حديث الشريف أبي القاسم علي بن إبراهيم الحسني، وكتاب " الفوائد المنتخبة الصحاح العوالي " لجعفر بن أحمد بن الحسين السراج القاري تخريج الخطيب البغدادي، وعلى هذا يكون معنى التخريج في هذه العناوين المتقدمة هو انتقاء الغرائب والصحاح، والتمييز بينها مع رواية تلك الأحاديث المنتقاة وعزوها إلى أصحابها من المتقدمين، من أصحاب المسانيد والصحاح والسنن.

القاعدة الخامسة :

هناك فرق لطيف بين التخريج والاستخراج فتنبه.

تقدم تعريف التخريج، والاستخراج شبيه به، لكنه مقيد بكتاب مخصوص، مثل مستخرج الإسماعيلي على صحيح البخاري، فإن البخاري أخرج أحاديث كتابه الصحيح بأسانيده هو، ثم جاء الإسماعيلي فأخرج هذه الأحاديث بأسانيد لنفسه، يلتقي فيها مع البخاري في شيخه أو من فوقه ولو إلى الصحابي.

وبذلك نستطيع أن نعرف الإسبخراج بأنه :(إيراد المؤلف أحاديث كتاب ما، بأسانيد لنفسه، يلتقي فيها مع مؤلف الكتاب الأصلي في شيخه أومن فوقه)

القاعدة السادسة :

معرفة مَخْرَج الحديث، وطرقه، ووجهه، ومدار الاسناد.

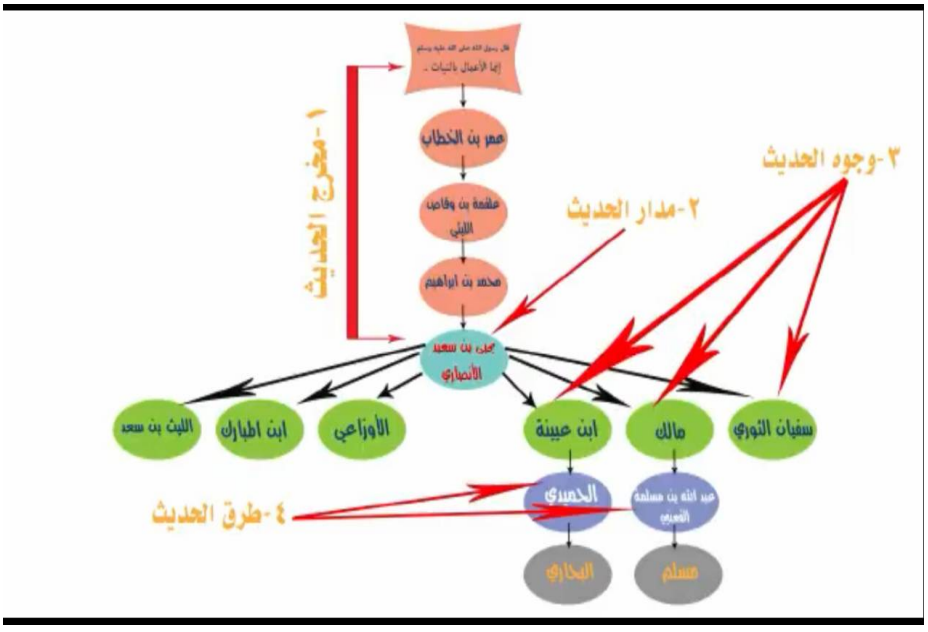

أولاً : مخرج الحديث :

قال الإمام مسلم : "الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها ؛ وثقات الناقلين لها من المهتمين : أن لا يروي إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه..."[١]

وقال الحافظ العراقي : فاقتصرت فيه على ذكر طرف الحديث وصحابيه ومخرجه وبيان صحته أو حسنه أو ضعف مخرجه فَإِن ذَلِك هُوَ المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة بل وعند كثير من المحدثين.[٢]

مخرج الحديث يراد به معنيان :

١- هو الراوي الذي تدور عليه أسانيد الحديث الواحد

مثاله: اذا روى أبو داود والترمذي حديثاً، كلٌ باسناده ويلتقى الإسنادان عند سفيان الثوري

فيقال مخرج الحديث سفيان الثوري، فإذا كان من سفيان إلى آخر السند كلهم ثقات، ولكن الضعف فيمن دون هذا المخرج فإن هذا الحديث يكون صحيحاً.

٢- هو الراوي الذي اشتهر برواية حديث أهل بلده.

قال ابن حجر[٣]: " فسر القاضي أبو بكر بن العربي مخرج الحديث بأن يكون من رواية راوٍ قد اشتَهر برواية حديثِ أهلِ بلده، كقتادةَ في البصريين، وأبي إسحاق السبيعي في الكوفيين، وعطاء في المكيين وأمثالهم.

فإن حديث البصريين مثلاً إذا جاء عن قتادة ونحوه كان مخرجه معروفاً، وإذا جاء عن غير قتادة ونحوه كان شاذاً - والله أعلم

ما معنى ضاق مخرج الحديث!!!!

أي لم يوجد هذا الحديث إلا من طريق هذا الراوي أو من هذا الإسناد ويوضحه هذا المثال قال ابن حجر عن حديث ابن عمر رضي الله عنهما : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد."حديث ابن عمر فرد غريب لم أره الا من رواية أبي على الحنفي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وقد ضاق مخرجه على الإسماعيلي وعلى أبي نعيم فلم يخرجاه الا من طريق البخاري.[٤]

---

[١] - مقدمة صحيح مسلم باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين (٨/١)

[٢] - المغني عن حمل الأسفار في الاسفار (٧/١)

[٣] - النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٠٥/١)

[٤] - الفتح (٣٧٢/٤)

وقال الحافظ أيضاً : "فإذا ضاق مخرج الحديث، ولم يكن له إلا إسناد واحد، واشتمل على أحكام، واحتاج (يعني البخاري) إلى تكريرها، فإنه والحالة هذه، إما أن يختصر المتن، أو يختصر الإسناد ".[1]

ثانياً : مدار الحديث

إن قيل : "هذا الحديث مداره على فلان" فالمراد أنه يرجع إليه وحده، وأنه في الحقيقة متفرد به تفرداً مطلقاً، أي لا يتابعه أحد من أهل طبقته أو أهل عصره على رواية ذلك الحديث، لا متابعة تامة، ولا متابعة قاصرة، ومثل ذلك يقال في معنى دوران الأسانيد عامةً على جماعة بأعيانهم، فقد كتب الخطيب في (الجامع)[2] باباً أسماه (معرفة الشيوخ الذين تدور الأسانيد عليهم)

ثالثاً : الوجه والطريق

الوجه هو السند اذا تعددت الأسانيد إليه، فكل وجه يقابل الوجوه الأخرى من الأسانيد والطريق هي الأسانيد الفرعية للوجه. إذا كان للحديث أكثر من وجه.

القاعدة السابعة :

أنواع التخريج منهج معتبر عند أهل هذا الفن

أنواع التخريج ثلاثة: مختصر، ومتوسط، وموسع:[3]

وقد يجهل البعض هذا التقسيم، ويستغربه، وربما ينتقد عمل ذلك المحدث وتطويله في استيعاب الطرق والمخارج، وبيان اختلاف الروايات، أو ذلك المحدث الذي اختصر تخريجه جداً، واقتصر على ذكر المخرج فقط، وكأن الأول زاد عن الحاجة، والثاني قصر دونها، وما علموا أن هذا منهج معتبر عند أهل الفن، يراعون فيه الحال والمقام.

١ - التخريج المختصر، وهو قسمان :

القسم الأول : المختصر

وهو الذي يقول عنه الحافظ العراقي في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين:" ولكني اختصرته في غاية الاختصار ليسهل تحصيله وحمله في الأسفار فاقتصرت فيه على ذكر طرف الحديث وصحابيه ومخرجه وبيان صحته أو حسنه أو ضعف

---

[1] - النكت على كتاب ابن الصلاح (٣٢٥/١)

[2] - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢٩٣/٢)

[3] - انظر نشأة علم التخريج وأطواره للدكتور : عبدالله بن عبدالمحسن التويجري، مجلة عالم الكتب، مج٢٢، ع٣-٤، ص٢٥٩-٢٨٨.

مخرجه فَإِن ذَلِك هُوَ المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة بل وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة وأبين مَا لَيْسَ لَهُ أصل في كتب الأصول "[1]

القسم الثاني : وهو التخريج المختصر جداً

وهو الذي يقتصر فيه المؤلف على ذكر المصدر الذي خرّج الحديث فقط، فتقول: أخرجه البخاري، من دون ذكر الباب ولا الكتاب ولا الصفحة ولا المجلد ولا أي شئ، كما كان يفعله المتقدمون، مثل البيهقي والبغوي والنووي في كثير من كتبه كرياض الصالحين والأذكار.

٢ - التخريج المتوسط.

وهو عبارة عن التخريج المختصر، مع إضافة بعض الجوانب المذكورة في التخريج الموسع، فأحياناً يُذكر فيه عنوان الكتاب والباب داخل المصدر، وأحياناً يُوصف المتن، وأحياناً يُتوسع في العزو إلى المصادر حتى تبلغ غير المشهورة، ومن أمثلة ذلك كتاب الدراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ ابن حجر، وخلاصة البدر المنير لابن الملقن. هذا : وليحرص الطالب على ذكر رقم الحديث خاصة، لأن الترقيم غالباً لا يختلف بين الطبعات اختلافاً كثيراً كالصفحات، فيتقدم الحديث عشراً أو عشرين رقماً ثم تجده[2]

٣ - التخريج الموسع

ويذكر غالباً مع اسم المصدر الموضع التفصيلي بداخله، وإسناد الحديث، كما يوصف المتن بأوصافه المختصرة التي اصطلح عليها المحدثون، وأيضاً يتوسع في سياق طرق الحديث وبيان موطن اتفاقها وافتراقها، ويتم تتبع المصادر التي أخرجته وإن نزلت، وهو اقسام :

الأول : التخريج بحسب المتابعات:

وهو التخريج بترتيب ذكر مصادر ومواضع الحديث على المتابعات التامة، والقاصرة.

الثاني : التخريج بحسب الشواهد

والشاهد هو معنى الحديث، لكن عن صحابي آخر، والامام الترمذي في جامعه، هو من أول من اهتم بذكر شواهد الحديث، فيخرج الحديث ثم يقول : وفي الباب عن فلان وفلان،

الثالث : التخريج بحسب الاختلاف على بعض رجال الإسناد سنداً ومتناً أو كليهما.

---

[1] - المغني عن حمل الأسفار (٧/١)

[2] - انظر مذكرة في التخريج ودراسة الأسانيد للدكتور حاتم بن عارف العوني صـــ ٤

ومن أمثلة ذلك كتاب تحفة الأشراف للحافظ المزي، وكتاب نصب الراية للحافظ الزيلعي، وتخريج الأذكار للحافظ ابن حجر.

ومن لواحق بيان ما تقدم أقول :

ينبغي على الطالب أن يستخدم الأنواع الثلاثة في التخريج، كلٌ على حسب حاله.

فإذا كان الحديث في الصحيحين فينبغي أن يكتفي الطالب بالعزو إليهما.

قال الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء : " فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، اكتفيت بعزوه إليه، وإلا عزوته إلى من خرّجه من بقية الستة، وحيث كان في أحد الستة، لم أعزه إلى غيرها إلا لغرض صحيح، بأن يكون في كتاب التزم مخرجه الصحة، أو يكون أقرب إلى لفظه في الإحياء ". [1]

أما إن كان الحديث في غيرهما فليخرّج الطالب، ويجمع الطرق التي بها يظهر صحة الحديث أو ضعفه.

قال ابن حجر : سبيل من أراد أن يحتج بحديث من السنن أو بأحاديث من المسانيد واحد، إذ جميع ذلك لم يشترط من جَمَعَهُ الصحة، فليس له أن يحتج بحديث من السنن من غير أن ينظر في اتصال إسناده، ورجال رواته، كما أنه ليس له أن يحتج بحديث من المسانيد حتى يحيط علماً بذلك، وان كان غير متأهل لدَرَك ذلك، فسبيله أن ينظر في الحديث إن كان قد خرج في الصحيحين، أو صرّح أحد من الائمة بصحته، فله أن يقلد في ذلك، وإن لم يجد أحداً صححه أو حسنه، فماله أن يُقْدِمَ على الاحتجاج به، فيكون كحاطب ليل فلعله يحتج بالباطل وهو لا يشعر [2]

القاعدة الثامنة :

التخريج يكون لأصل الحديث وإن اختلفت الألفاظ.

المراد من التخريج عند المحدثين أصل الحديث، ولا يهم عندهم اختلاف الألفاظ، فما دام الصحابي متحداً، ومعنى المتن متحداً كله أو بعضه فهو حديثك، فإذا وجدت المتن فيه بعض اختلاف في الألفاظ فلا يضر، وإذا وجدت المتن متحداً في جزء، وهناك زيادة عندي أو في الكتاب الذي أخرّج منه فلا يضر أيضا.

قال الحافظ الزيلعي : " وَظِيفَةَ الْمُحَدِّث أَنْ يَبْحَثَ عَنْ أَصْلِ الْحَدِيث، فَيَنْظُرَ مَنْ خَرَّجَهُ وَلَا يَضُرُّهُ تَغَيُّرُ بَعْضِ أَلْفَاظِهِ، وَلَا الزِّيَادَةُ فِيهِ أَوْ النَّقْصُ، وَأَمَّا الْفَقِيهُ فَلَا يَلِيقُ بِهِ ذَلِكَ،

---

[1] - المغني عن حمل الأسفار

[2] - النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٤٩/١)

لِأَنَّهُ يَقْصِدُ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى حُكْمِ مَسْأَلَةٍ، وَلَا يَتِمُّ لَهُ هَذَا إِلَّا بِمُطَابَقَةِ الْحَدِيثِ لِمَقْصُودِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ".[1]

وقال العراقي في مقدمة تخريج الإحياء : " وحيث عزوتُ الحديث لمن خرّجه من الأئمة فلا أريد ذلك اللفظ بعينه، بل قد يكون بلفظه، وقد يكون بمعناه، أو باختلاف ! على قاعدة المستخرجات، وحيث لم أجد ذلك الحديث ذكرت ما يغني عنه غالباً وربما لم أذكره ".[2]

وقال مثل ذلك في مقدمة (تقريب الأسانيد) :

" وَحَيْثُ عَزَوْتُ الْحَدِيثَ لِمَنْ خَرَّجَهُ، فَإِنَّمَا أُرِيدُ أَصْلَ الْحَدِيثِ لاَ ذَلِكَ اللَّفْظَ، عَلَى قَاعِدَةِ الْمُسْتَخْرَجَاتِ".[3]

وقال السخاوي : ثُمَّ إِنَّ أَصْحَابَ الْمُسْتَخْرَجَاتِ غَيْرُ مُنْفَرِدِينَ بِصَنِيعِهِمْ، بَلْ أَكْثَرُ الْمُخَرِّجِينَ لِلْمَشْيَخَاتِ وَالْمَعَاجِمِ، وَكَذَا لِلْأَبْوَابِ، يُورِدُونَ الْحَدِيثَ بِأَسَانِيدِهِمْ، ثُمَّ يُصَرِّحُونَ بَعْدَ انْتِهَاءِ سِيَاقِهِ غَالِبًا بِعَزْوِهِ إِلَى الْبُخَارِيِّ أَوْ مُسْلِمٍ، أَوْ إِلَيْهِمَا مَعًا، مَعَ اخْتِلَافِ الْأَلْفَاظِ وَغَيْرِهَا، يُرِيدُونَ أَصْلَهُ.[4]

القاعدة التاسعة :

مصادر التخريج منها الأصلي، ومنها الفرعي، ومنها الوسيط، فتنبه.

عندما يفرق الباحثون بين المصادر والمراجع، فإنهم يجعلون المصدر الأصل والمرجع الفرع، لأن المرجع يأخذ من المصدر، أو تابع له.

أما فن التخريج فالمصادر فيه تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

مصادر أصلية، وغير أصلية، ووسيطة .

١ - فالمصادر الأصلية هي:

الكتب القديمة التي جمعت الأحاديث مسندة من مؤلفيها إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابة أو من دونهم، مثل الصحاح والسنن والمسانيد وغيرها، وكذلك كتب التفسير المسندة مثل تفسير ابن جرير الطبري، وكتب الفقه المسندة ككتاب الأم للإمام الشافعي، أو كتب السيرة ككتاب السيرة لمحمد بن إسحاق، أو غيرها من الفنون المختلفة.

---

[1] - نصب الراية لأحاديث الهداية (٢٠٠/١)

[2] - المغني عن حمل الأسفار (٧/١)

[3] - تقريب الأسانيد (٣/١)

[4] - فتح المغيث (٦٠/١)

٢- والمصادر غير الأصلية :

وهي المصادر التي تذكر الأحاديث بلا أسانيد، أو بأسانيد، لكن منقولة من مصادر سابقة، وغالب كتب السنة المتأخرة هي مصادر غير أصلية، لأنها تنقل الأحاديث وتجمعها من بطون الكتب السابقة، كرياض الصالحين للنووي، أو الترغيب والترهيب للمنذري، وتحفة الأشراف للمزي.

ولذلك فإنه يقبح بالباحث أن يخرّج الحديث من شرح السنة للبغوي، وهو في البخاري ومسلم وبقية الستة، والبغوي كثير الرواية عن الكتب الستة في كتبه ومصنفاته، وكذلك المزي في تهذيب الكمال، وغيرهم.

٣- المصادر الوسيطة :

وهي التي تذكر الحديث بسند مصنفه داخل كتبهم مثل تفسير ابن كثير، وغيره من الكتب التي تفعل ذلك، ولك أن تعلم أن مصنف عبد الرزاق فقد من أوله حتى غسل الذراعين، فالمفقود من أول الكتاب إلى غسل الذراعين، نجده في جامع المسانيد والسنن لابن كثير، ومثل ذلك المفقود من كتاب السنن لسعيد بن منصور، نجده في فتح القدير للشوكاني.

كيف تعزو الحديث إلى المصادر الأصلية وغير الأصلية ؟

الإسناد هو الذي يميز بين الكتب الأصلية والفرعية، فالأحاديث المذكورة بإسناد المصنف فمصدرها أصلي، وما دون ذلك فمصادر فرعية، أو وسيطة

- في المصادر الأصلية تقول : أخرجه وخرّجه، وهي أشهر صيغة، وأكثرها استعمالاً، ورواه وأسنده، وكل صيغة يفهم منها أن مصنف الكتاب - الذي تعزو إليه - رواه بإسناده.

- وأما المصدر غير الأصلي فتقول: ذكره، وأورده، وعزاه، ونسبه، وساقه، ونقله، ونحو ذلك من العبارات التي تفيد أن الحديث مذكور بغير إسناد، قال الحافظ الزيلعي بعد إيراده لحديث معلق في البخاري : وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تعليقاً فَقَالَ : " وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا حَجَّ، أَوْ اعْتَمَرَ قَبَضَ عَلَى لِحْيَتِه، فَمَا فَضَلَ أَخَذَهُ "، انْتَهَى، وَجَهِلَ مَنْ قَالَ : رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَإِنَّمَا يُقَالُ فِي مِثْلِ هَذَا : ذكره، وَلَا يُقَالُ: رَوَاهُ[1]

- وفي المصادر الوسيطة تقول : ان كان المصدر الأصلي مفقود، وذكره المصدر الوسيط، تقول: أخرجه فلان (صاحب المصدر الأصلي) كما في المصدر الوسيط.

[1] - نصب الراية كتاب الصيام (٤٥٧/٢)

فمثلاً : نقول أخرجه عبد الرزاق في المصنف، كما رواه ابن كثير في جامع المسانيد والسنن، وتقول أيضاً : أخرجه سعيد بن منصور في سننه كما رواه الشوكاني في فتح القدير، وهكذا.

تنبيه :

ربما يترخص بعض العلماء في استعمال هذه الصيغ، خاصة من السادة المحدثين القدامى، أو ممن لا يعرف مدلول هذه الصيغ من المتأخرين أو غير المتخصصين، فيقولون: أورده فلان، وهو قد أخرجه، أو: رواه فلان، وهو إنما ذكره مجرد ذكر، وقديماً قيل لا مشاحة في الاصطلاح.

ويبرز هنا سؤال وهو : ماذا لو تعذر عليك الوصول إلى المصدر الأصلي ؟[1]

فقد يكون المصدر الأصلي مخطوطاً أو مفقوداً، أو غير ذلك، عند ذلك ينبغي العزو إلى المصدر الوسيط ، وأذكر أيام الطلب، ونحن نفتقد السنن الكبرى للإمام النسائي، فكنا نعزوا إليها عن طريق تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، وذلك قبل أن يظهر السنن الكبرى ويطبع، وكذلك لو روى ابن عساكر عن الجزء المفقود من (معجم الطبراني الكبير) -ومعجم الطبراني الكبير هناك أجزاء منه مفقودة- فابن عساكر مصدر وسيط والطبراني مصدر أصلي، لكن لمّا تعذر الوقوف عليه تم العزو إلى المصدر الوسيط.

ويدخل في المصادر الوسيطة : كتب الزوائد التي تذكر الأحاديث بأسانيدها مثل : كتاب (كشف الأستار عن زوائد مسند البزار) للهيثمي، ومثل (المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية) لابن حجر. فهذه ليست الكتب الأصلية، بل كتبٌ فرعية استخرجت الزوائد من كتاب معيّن على كتب معينة.

ويدخل في المصادر الوسيطة : كتب أطراف الحديث "الأطراف" مثل: (تحفة الأشراف) و (إتحاف المهرة) و (أطراف الغرائب والأفراد)، فمثلاً قد تضمن (إتحاف المهرة) مسندَ أبي عوانة كاملاً (وهو مستخرجه على صحيح مسلم)، وأما مطبوع مسنده ففيه نقصٌ، فنضطر أحياناً عند العزو إلى (مسند أبي عوانة) أن نعزو إلى (إتحاف المهرة) لابن حجر. وأيضاً هناك كتب من (صحيح ابن خزيمة) كانت موجودة عند الحافظ ابن حجر، مثل كتاب التوكل، وكتاب السياسة، كانا موجودين عند الحافظ ابن حجر وهي غير موجودة في (صحيح ابن خزيمة) المطبوع، فأضطر حينها في العزو إلى (إتحاف المهرة)، فأقول: أخرجه ابن خزيمة في صحيحه في كتاب التوكل، أنظر (إتحاف

[1] - ينظر (محاضرات في التخريج) للشيخ الدكتور حاتم بن عارف العوني صـــــــ ٧

المهرة) للحافظ ابن حجر، فهذا مصدرٌ وسيط ؛ لأنه نقل عن الكتب التي تروي بالإسناد.

القاعدة العاشرة :

الصيغ المختصرة في وصف المتن تنقسم إلى ثلاثة أقسام

من نظر في مصادر السنة الأصلية منها وغير الأصلية، المتقدمة منها والمتأخرة، يجد أن استخدامهم للصيغ المختصرة في وصف المتن تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي :

١- أن يوجد تطابق بين لفظي الحديث - المعطوف والمعطوف عليه - وحينئذ يعبرون عن المتن المعطوف - لأجل الاختصار - بصيغ متعددة، من أشهرها: بمثله، بلفظه، به.

قال الإمام النووي : الكتب المخرجة على الصحيحين لم يلتزم فيها موافقتها في الألفاظ فحصل فيها تفاوت في اللفظ والمعنى. وكذا ما رواه البيهقي في السنن والبغوي في شرح السنة وغيرهما وقالوا فيه: رواه البخاري ومسلم أو أحدهما وقع فيه أيضاً تفاوت في اللفظ وفي بعضه في المعنى، فمرادهم أن البخاري ومسلماً أخراجا أصله. فليس لأحد أن ينقل منها حديثاً ويقول: هو هكذا في الصحيحين، إلا أن يقابله بالصحيحين أو يكون صاحب الكتاب قال: أخرجاه بلفظه.

٢- أن يوجد اختلاف بينهما لا يؤثر على أصل اللفظ، بل نجد أكثر العبارات - غالباً - مذكورة في اللفظين، وحينئذٍ يعبرون عن المتن المعطوف بصيغ متعددة، من أشهرها: بنحوه، بلفظ مقاربٍ، بشبهه.

٣- أن يوجد اختلاف كامل أو شبه كامل، وإنما الاتفاق في المعنى، وحينئذٍ يعبرون عن المتن المعطوف بقولهم: بمعناه، ونحو ذلك.

وأحياناً يزيدون على الصيغ السالفة - من باب الدقة ومزيد البيان - عبارات أخرى فيها إجمال وتفصيل، حسب عناية الواصف، واقتضاء الحال، ومن هذه العبارات:

فيه زيادة في أوله، أو آخره، أو أثنائه، وقد يذكرون هذه الزيادة.

أو بتقديم وتأخير، أو بلفظ أطول أو أقصر، أو مطولاً، أو مختصراً.

أو فيه قصة، أو سبب ورود.

القاعدة الحادية عشرة :

ترتيب كتب الحديث عند التخريج.

للعلماء في ترتيب الكتب عند التخريج طريقتان :

الطريقة الأولى :

الترتيب حسب الأصحية

وذلك أن تبدأ بالصحيحين والسنن الأربعة، فإذا أردت أن تخرج حديثاً، فقدم في الذكر ما رواه البخاري ثم مسلم ثم السنن الأربعة (أبو داود ثم الترمذي ثم النسائي ثم ابن ماجة) ولابأس بهذا الترتيب الذي ذكرته للسنن الأربعة، وقد تقدم قول الحافظ العراقي : " فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بعزوه إليه وإلا عزوته إلى من خرجه من بقية الستة "[1]

هل يصح عزو الحديث إلى غير الكتب الستة مع إنه في بعضها ؟

الأصل في العزو أن يكون إلى الكتب الستة أو الأصول الستة - كما تقدم – لأنها تحوي أدلة معظم أحكام الشريعة، ولما صرّح الحافظ العراقي بأنه يلتزم في تخريجه عزو الحديث إلى الصحيحين أو أحدهما أو بقية الأصول الستة، بين أنه لا يعزو الحديث إلى غير الستة الا في حالتين:

الأولى: أن يكون الحديث في كتاب التزم مخرّجه الصحة.

الثانية: أن يكون لفظه الذي في غير الستة أقرب إلى لفظ الحديث الذي يريد تخريجه.[2]

ويمكننا أن نقول : إنه يصح العزو إلى غير الكتب الستة مع انه في بعضها في حالتين:

الأولى: زيادة في متن الحديث أو اختلاف سياق المتن، وهذه الزيادة ليست في الأصول الستة، والإشارة إلى أنه في أحد الستة بغير هذه الزيادة أو بغير هذا اللفظ، فالمخرّج للحديث لاسيما أحاديث الأحكام الفقهية يعتني كثيرا جداً بسياق المتن لأن اختلاف الألفاظ هو موضع استنباط الاحكام.

الحالة الثانية: اختلاف الصحابي راوي الحديث أو اختلاف الطريق إليه.

---

[1] - المغني عن حمل الأسفار (٧/١)

[2] - المرجع السابق

الطريقة الثانية :

الترتيب حسب الأقدمية

فيقدم الباحث كتاب من تقدمت وفاته على من تأخرت، فيقدم في الذكر ما رواه أحمد المتوفى سنة ٢٤١هـ على ما رواه البخاري المتوفى ٢٥٦ه وهكذا في بقية الكتب.

القاعدة الثانية عشرة :

تخريج الحديث يكون عن صحابي، ويكون عن أكثر من صحابي.

إذا طلب منك تخريج حديث لم يذكر فيه اسم الصحابي، فعليك أن تخرجه عن كل الصحابة الذين يروونه، وإبدأ بقولك : هذا الحديث أخرجه الائمه في كتبهم عن أنس وجابر وعائشة رضي الله عنهم، ثم تفصّل رواية كل صحابي منهم على حده، ببيان من أخرجها من الأئمة، مع ذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث، وتقدم الصحيحين على غيرهما، ثم ما انفرد به البخاري، وهكذا.

أما إذا طلب منك تخريج حديث مع ذكر الصحابي، فأخرجه عن هذا الصحابي وبيّن من رواه من الأئمة. فإذا وجدته مروياً عن غيره من الصحابة، فيمكنك بيان ذلك كفوائد ملحقة وكشواهد[1]

القاعدة الثالثة عشرة :

الإطلاق والتقييد في العزو إلى المصادر.

مصادر التخريج منها الأشهر على الإطلاق عند مؤلفيها، ومنها مالا يعرف إلا بتقييده، ولنأخذ مثالاً لذلك صحيح البخاري، فالإمام البخاري له مؤلفات كثيرة، وأشهرها على الإطلاق كتابه الصحيح، فإذا قلت: أخرجه البخاري انصرف الذهن الى كتابه الصحيح.

أما إن كنت أخرجت الحديث عن البخاري في غير الصحيح فلابد أن تقيده، فتقول مثلاً : أخرجه البخاري في التاريخ الكبير، أو في الأدب المفرد، وهلم جرا.

وعليه فيجب على الطالب استخدام هذه القاعدة عند تخريجه للحديث، وذلك لسببين :

الأول : الاختصار، وهو سبيل المحدثين في كتبهم، قديماً وحديثاً.

الثاني : أن هذا هو ما عليه جمهور المحدثين.

لأن بعض المحدثين لا يستخدمون هذه القاعدة، كالإمام البيهقي في السنن الكبرى ومعرفة السنن والآثار، وغير ذلك، وكذلك الزيلعي في نصب الراية

[1] - طرق تخريج حديث رسول الله صلي الله عليه وسلم لشيخنا الاستاذ الدكتور عبد المهدي بن عبد القادر – رحمه الله رحمة واسعة-

القاعدة الرابعة عشرة :

إذا خرّجت حديثاً ضعيفاً، فلا تجزم بنسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم

قال الإمام النووي[1] : قَالَ الْعُلَمَاءُ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِمْ إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ ضَعِيفًا لَا يُقَالُ فِيهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ فَعَلَ أَوْ أَمَرَ أَوْ نَهَى أَوْ حَكَمَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ صِيَغِ الْجَزْمِ: وَكَذَا لَا يُقَالُ فِيهِ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَوْ قَالَ أَوْ ذَكَرَ أَوْ أَخْبَرَ أَوْ حَدَّثَ أَوْ نَقَلَ أَوْ أَفْتَى وَمَا أَشْبَهَهُ: وَكَذَا لَا يُقَالُ ذَلِكَ فِي التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِيمَا كَانَ ضَعِيفًا فَلَا يُقَالُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِصِيغَةِ الْجَزْمِ: وَإِنَّمَا يُقَالُ فِي هَذَا كُلِّهِ رُوِيَ عَنْهُ أَوْ نُقِلَ عَنْهُ أَوْ حُكِيَ عَنْهُ أَوْ جَاءَ عَنْهُ أَوْ بَلَغَنَا عَنْهُ أَوْ يُقَالُ أَوْ يُذْكَرُ أَوْ يُحْكَى أَوْ يُرْوَى أَوْ يُرْفَعُ أَوْ يُعْزَى وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ صِيَغِ التَّمْرِيضِ وَلَيْسَتْ مِنْ صِيَغِ الْجَزْمِ: قَالُوا فَصِيَغُ الْجَزْمِ مَوْضُوعَةٌ لِلصَّحِيحِ أَوْ الْحَسَنِ وَصِيَغُ التَّمْرِيضِ لِمَا سِوَاهُمَا.

وَذَلِكَ أَنَّ صِيغَةَ الْجَزْمِ تَقْتَضِي صِحَّتَهُ عَنْ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُطْلَقَ إِلَّا فِيمَا صَحَّ وَإِلَّا فَيَكُونُ الْإِنْسَانُ فِي مَعْنَى الْكَاذِبِ عَلَيْهِ وَهَذَا الْأَدَبُ أَخَلَّ بِهِ الْمُصَنِّفُ وَجَمَاهِيرُ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ بَلْ جَمَاهِيرُ أَصْحَابِ الْعُلُومِ مُطْلَقًا مَا عَدَا حُذَّاقَ الْمُحَدِّثِينَ وَذَلِكَ تَسَاهُلٌ قَبِيحٌ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ كَثِيرًا فِي الصَّحِيحِ رُوِيَ عَنْهُ وَفِي الضَّعِيفِ قَالَ وَرَوَى فلان وهذا حيد عن الصواب.

هذا والله أعلم.

صلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وأله وصحبه أجمعين.

والحمد لله رب العالمين.

[1] - المجموع شرح المهذب (٦٣/١)

المصادر

١- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)
المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)
الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان
الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م
٢- الكتاب: تاج العروس من جواهر القاموس
المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)
المحقق: مجموعة من المحققين
الناشر: دار الهداية
٣- الكتاب: فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي
٤- المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)
المحقق: علي حسين علي
الناشر: مكتبة السنة - مصر
الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م
عدد الأجزاء:٤
٥-جامع بيان العلم وفضله
المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)
تحقيق: أبي الأشبال الزهيري
الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية
الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م
عدد الأجزاء: ٢
٦- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)
المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي

الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت
عدد الأجزاء: ٥
٧- النكت على كتاب ابن الصلاح
المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)
المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي
الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية
عدد المجلدات: ٢
الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م
٨- المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))
المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)
الناشر: دار الفكر
٩- الرحلة في طلب الحديث
المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) - المحقق: نور الدين عتر - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت
الطبعة: الأولى، ١٣٩٥ - عدد الأجزاء: ١
١٠- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد
المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)
تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري
الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب
عام النشر: ١٣٨٧ هـ - عدد الأجزاء: ٢٤
١١- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)
المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي - الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت
عدد الأجزاء: ٥